

بأقلامهم



بقلم
جوزف القصيفي*

تغيير القانون... ماذا عن الناخب؟

ستكون الانتخابات النيابية المقبلة المحددة في السادس من ايار مختلفة عن سابقتها، لانها تخاض للمرة الاولى منذ الاستقلال على اساس قانون جديد، يجمع النسبية الى الصوت التفضيلي. وهو - اي هذا الصوت - اقرب الى صيغة ناخب واحد صوت واحد. هذا القانون المركب ينطوي - كما معظم القوانين - على ايجابيات وثمر. يقتضي مقارنته بكثير من الدرس والتحميص، قبل التسرع في اصدار الاحكام عليه سلبا او ايجابا. حتى الساعة لا يبدو ان هذا القانون مفهوم لدى الكثيرين، على الرغم من الندوات واللقاءات التي عقدت لشرحه. هناك مَنْ لا يزال ينظر اليه بعيون قانون "الستين"، وان ثمة مَنْ ينطلق من نتائج الانتخابات السابقة ليسقطها على توقعاته في هذه الدائرة او تلك.

اهم ما يطبع هذا القانون انه يفسح في المجال امام حصول مفاجآت غير محسوبة، ويعيد توزيع الاحجام بين الاحزاب والقوى السياسية، وينوع التمثيل، ويساعد على بروز تيارات جديدة شبابية ومدنية. اما سلبياته، فتتمثل في التناقضات التي يمكن ان تبرز داخل اللوائح بين المرشحين الذين يتدابحون للفوز بالصوت التفضيلي، ولو انتموا الى بيئة عقائدية او سياسية واحدة. كما ان الهمية التي يحتلها هذا الصوت ستكون سببا لشحن الهمم الطائفية والمذهبية بين مرشحي اللوائح المختلطة، مهما بلغت درجة التنسيق بينهم.

لا تكمن المشكلة في القانون، بل في الناخبين. ماذا يجدي القانون العصري اذا كان الناخب اللبناني لا يجيد استخدام صوته - وهو السلاح الامضى الذي يمتلكه - في اختيار المرشح الافضل، ومحاسبة مَنْ تجب محاسبته من النواب الذين حَيَّبوا مواطنيهم ولم يكونوا مؤتمنين على ثقة ناخبهم، ويريدون اعادة الكرة، ويبدلون كل شيء لتوفير سبل عودتهم الى ساحة النجمة.

لكن شيئا من ذلك لم يحدث سابقا، ولا يبدو - من خلال المعطيات والمؤشرات - ان ثمة محاسبة سوف تتم نظرا الى تداخل المصالح

* امين سر نقابة المحررين

ضيف العدد

الإصلاحات والمؤتمرات

تتوالى المؤتمرات هذه الايام من اجل لبنان. من مؤتمر روما الى مؤتمر بروكسل الى مؤتمر باريس المعروف بـ"سادر 1".

هذه المؤتمرات ان دلت على شيء، فهي تدل على اهتمام الاسرة الدولية باستقرار لبنان الامني والسياسي والاقتصادي. هذا الاهتمام لا يستند فقط الى اعتبارات تاريخية او ثقافية او اخلاقية حتى، انما ينبع من مصلحة هذه الدول، لاسيما تلك الداعمة والمنظمة لهذه المؤتمرات، وجميعها اوروبية، لجهة احتواء ازمة اللاجئين السوريين التي كادت ان تطيح منذ عامين البنيان الاوروبي. خير دليل على ذلك، كل النقاش الذي واكب الانتخابات الذي جرت في بلدان اوروبية عدة في الفترة الاخيرة. المطلوب اذن دعم لبنان وتمكينه من ابقاء اللاجئين فيه في انتظار عودتهم الى ديارهم. الهم عدم تدفقهم الى الداخل الاوروبي.

يشكل مؤتمر باريس بكل ما يحوط به من اهتمام، المحطة الاساسية لهذا الدعم لاسيما على المستوى الاقتصادي. يبقى ان هذا الدعم ليس دعما غير مشروط. بل مرتبط بتنفيذ اصلاحات اساسية لنظامه الاقتصادي، خصوصا في ما يتعلق بالمالية العامة وقطاع الكهرباء الذي يشكل عبئا كبيرا على خزينة الدولة. وهذا ما اشار اليه وبشكل واضح البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر "سادر 1" الذي انعقد في باريس مطلع هذا العام.

لهذا السبب اسرعت الحكومة في اعداد موازنة 2018 التي تؤسس بحسب واضعها لاصلاحات اساسية تهدف الى تقليص عجز الخزينة. هنا لا بد من تسجيل الملاحظات الآتية:

1- ان مشروع الموازنة المقدم بما يتضمن من تقليص للنفقات نسبة الى الإيرادات يشكل بلا ادنى شك خطوة في الاتجاه الصحيح. لكنها غير كافية. فنسبة العجز لا تزال كبيرة جدا، ولا بد من اعادتها الى مستويات لا تتخطى 4%. هذا الجهد يتطلب اصلاحا جذريا لقطاع الكهرباء الذي يشكل بمفرده 25% من العجز. هنا لا بد من الاشارة الى ان الاطار الانسب لهذا الاصلاح الاساسي موجود، وهو قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- حصر النفقات يمر ايضا بضبط الفساد والهدر في ادارات الدولة. تعد



بقلم الدكتور
سامي نادر*

كل وكالات التصنيف العالمية لبنان بين الانظمة الاكثر فسادا في العالم. هنا تكمن المعضلة. انها في عمق النظام السياسي ونظام المحاصصة القائم، بحيث لا تفيد الاجراءات الشكلية كاقامة الوزارات المتخصصة في محاربة الفساد. المطلوب اصلاح جذري للنظام السياسي على قاعدة مبدأ توازن السلطات لاسيما لجهة تعزيز السلطة القضائية وتفعيل دور اللجان النيابية واجهزة الرقابة.

3- اي خطة انقاذية للوضع الاقتصادي تمر حتما بتفعيل محركات النمو. وهذا يتطلب سلة من الاصلاحات فيما يتعلق جزء منها بخلق محفزات لاجتذاب الرساميل، وتطوير بيئة الاعمال، وتسهيل التراخيص، وتبسيط المسالك الادارية، ومكثنة الخدمات للشركات والمواطنين. اللاتحة تطول. لكن بشكل اولي لا بد من التحذير من اللجوء مجددا الى رفع اضافي للضرائب، كما يتم تداوله في بعض الاوساط، لان من شأن ذلك ان يكبح نهائيا النمو ويدفع الاقتصاد نحو الانهيار. التركيز يجب ان يكون على تحرير بعض القطاعات، وخصوصا قطاعي المواصلات والكهرباء، لما يشكلا في حال فكت القيود عنهما من محركات للاقتصاد واقطاب جاذبة للرساميل.

4- النفط بركة للبنان من دون شك. هذا اذا ما تم استثماره وفق قواعد الحوكمة الجيدة وبعيدا من نظام المحاصصة السائر المفغول. لكن الاتكال، وبشكل حصري على النفط، قد يعمي البصيرة الاقتصادية، ويقدم ذريعة اضافية للتباطؤ في الاصلاحات او محاولة التملص منها، على قاعدة مقولة "لم العجلة وقرع طبول الانهيار الاقتصادي، العائدات النفطية آتية وكفيلة بانتشالنا من الازمة". هنا تكفي الاشارة الى ان الاقتصادات النفطية في العالم تقوم بجهد جبار واصلاحات عميقة لتنويع مصادر دخلها. فهل يجوز ان "نذهب الى الحج والناس راجعة"؟ في اختصار، لم تعد مسألة الاصلاحات ضرورية فقط. انها اكثر من طارئة. من دونها لا نجاح لاي مؤتمر واي دعم، ولا جدوى من اي جهد واي قطرة نفط.

* خبير اقتصادي